والشاهد الثاني، ورد في إطار دفاع الزجاجي عن حدّ المبرّد للاسم بكونه ما دخل عليه حرف. وقد اعترض على صحته بكيف وغيرها من الوحدات التي لا يدخل عليها الخافض.

يقول: «إن حدّ أبي العباس هذا في قوله: تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها، غير فاسد، لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعلّة تدخل عليه فلا يكون ذلك ناقضا للباب بل يخرج منه ما خرج بعلته ويبقى الثاني على حاله. ألا ترى أن إجماع النحويين كلّهم على أن أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للحروف ثم نرى كثيرا منها غير معرب لعلل فيها ولا يكون ذلك مخرجا عن الاسمية... وكذلك الأسماء مستحقة لدخول حروف الخفض عليها في الأصول ثم إن عرض لبعضها علّة تمنعه من ذلك، فليس ذلك بناقض لحدّها واستحقاقها [1].»

ويدلّ الشاهدان بما لا يدع مجالا للشك أنّ القدامى كانوا واعين بأن خصائص الأسماء الشكلية (بما أننا عليها نركّز) لا تتوفّر في كل الوحدات اللّغوية التي بوّبوها ضمن هذا الباب. ولم يكن إدراجهم إيّاها رغم عدم تجانس كل توليفاتها دليلا على اضطراب ولا على حيرة مثلما زعم فاضل الساقي، وإنّما كان ذلك نتيجة اعتبارهم أن تأدية هذه الوحدات من قبيل "كيف" لبعض الوظائف النحوية شأنها في ذلك شأن كافة وحدات باب الاسم كاف لإدراجها ضمنه، رغم عدم توفّر جميع الخصائص الشكلية للأسماء كالتنوين ولام التعريف والإفراد والتثنية والجمع والتصغير والنداء، ودخول حرف الجرّ.

ويزول عن موقفهم كلّ لبس، إنْ أوّلنا ممارستهم تأويلا يجعل منها دليلا على ترتيب المقاييس الشكلية ترتيبا هرميّا يعلو بمقتضاه مقياس الوظيفة النحوية بالمعنى الذي استعمله الزجاجي، على كافة المقاييس الشكلية أو اللّفظية الأخرى. وإذا ركّزنا في الشاهد الثاني الذي أوردناه على ثنائية الأصل والفرع التي برّر بها الزجاجي عدم دخول الخافض على كل الأسماء وسلّمنا بأن هذه الثنائية تقتضي

---

1 المصدر نفسه ص 52.